التقرير السنوي
لبرنامج تطوير القطاع المالي

2023

برنامج تطوير القطاع المالي

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

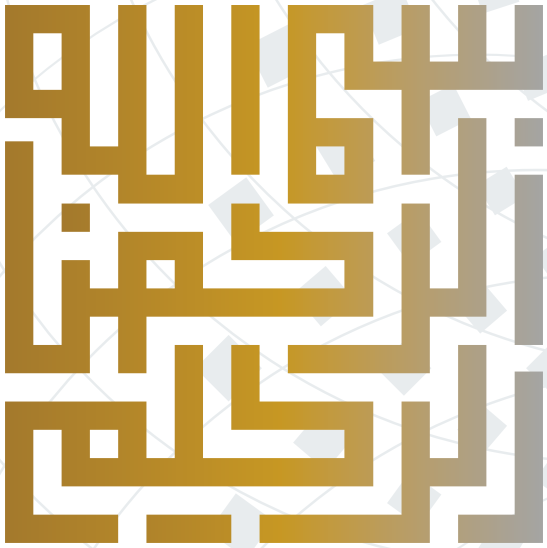

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

(حفظه الله)

"إن منهجنا ثابت ومتواصل في السعي نحو التنمية الشاملة المتكاملة والمتوازنة"

صاحب السمو الملكي ولي العهد ورئيـــس مجلس
الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

(حفظه الله)

"دائمًـا ما تبدأ قصـص النجاح برؤيـة، وأنجح الرؤى
هـي تلك التـي تُبنى علـى مكامن القوة"

المحتويات

كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي 07
كلمة أعضاء لجنة برنامج تطوير القطاع المالي 09
تطلعات 2024م 13
التقنية المالية 16
تطوير السوق المالية 19
سوق أدوات الدين 22
التأمين 28
المنشآت الصغيرة والمتوسطة 32
التنظيمات في القطاع المالي 36
التثقيف المالي 40

كلمة معالي وزير المالية

رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي

محمد بن عبدالله الجدعان

تواصل المملكة في ظل رؤية السعودية 2030 مسيرة التنمية الاقتصادية المستمرة بفضل الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تقودنا نحو مستقبلٍ مُشرق ومتطور في القطاع المالي.
وننظر إلى أفقٍ واسعٍ مملوءٍ بالفرص، يلتقي فيه التقدم الرقمي مع النمو الاقتصادي، وتدعم فيه الاستثمارات الذكية الابتكار والتنمية المستدامة.

وخلال رحلتنا نحو تطوير هذا القطاع، نعمل على زيادة التنافسية من خلال تعزيز البنية التحتية المالية وتحقيق الاستقرار المالي والمؤسساتي، تدفعنا الرغبة القوية التي نمتلكها للنهوض بثقافة المال، وتعزيز الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، مدركين أن الاستثمار في المواهب والتقنية هو ركيزتنا الأساسية لبناء بيئة مالية مُبتكرة تتيح للشركات، بما فيها الناشئة، الازدهار وتحقيق نجاحاتٍ استثنائية.

كما نتطلع إلى تحقيق مستقبل اقتصادي مُستدام ومتطور، يتم فيه ربط القطاع المالي مع الاقتصاد الرقمي والتقني، إيماناً منا بأنَّ التطور التقني والابتكار هما المحفِّز الرئيس لنمو الاقتصاد وتحقيق الازدهار المادي والاجتماعي، كذلك نسعى جاهدين لاستمرار تحويل القطاع المالي إلى قطاع مرن ومتطور يستغل التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

ولا شك أن رؤيتنا لتطوير هذا القطاع ترتكز أيضاً على التكامل والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز قوة الابتكار والريادة وحماية حقوق المستهلك والمستثمر، إضافة إلى تحفيز الاستثمار للاستثمارات المحلية والأجنبية التي تدعم التحول الاقتصادي وتعزز الإنتاجية.

ويسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي للعام 2023م، للتعرف على حجم الإنجازات التي تحققت على مستوى القطاع، والتي يأتي من أبرزها مواصلة المملكة تقدمها

فـي مؤشـرات التنافسـية المرتبطة بالسـوق المالية، محققـة المركز الثالـث بين الدول الأكثر تنافسـية على مسـتوى دول العشـرين، وذلك وفقاً لمركز التنافسية العالمـي التابع للمعهـد الدولي للتنميـة الإدارية.

كمـا تجاوز عـدد شـركات التقنية المالية لمسـتهدفات البرنامـج للعـام 2023م، لتصبح 216 شـركة، ليقترب من تحقيق هدفه المنشـود بالوصول إلى 525 شـركة بحلـول عام 2030م.

وفـي إطـار جهودها لزيـادة وتيـرة الإدراجـات، وافقت هيئة السـوق المالية علـى طرح وإدراج 43 شـركة في عـام 2023م، ليصـل إجمالي عـدد الشـركات المدرجة إلى 310 شـركات.

وسـعياً لتطوير قطـاع التأميـن، وافق مجلـس الوزراء على إنشـاء هيئة التأمين التي تسـعى إلـى تعزيز كفاءة هـذا القطـاع ورفـع مسـاهمته فـي الناتـج المحلـي غيـر النفطي، كمـا تم اعتمـاد قواعـد التقنيـة المالية التأمينيـة، التي تهدف لمواكبة التطـورات في خدمات التقنيـة، إضافـة إلى تمكين ممارسـي أعمـال التقنية الماليـة التأمينيـة مـن أداء أعمالهم.

ولتذليـل التحديـات المتعلقـة بتملك المسـاكن، أعلن البنـك المركزي السـعودي (سـاما) الترخيص للشـركة السـعودية لخدمـات الضمـان الإسـكاني (ضمانات). وفيمـا يتعلـق بالقطـاع المصرفـي فقد أصـدر البنك اللائحـة التنفيذية لنظام المدفوعـات وخدماتها، كذلك أطلـق معمـل المصرفية المفتوحة الـذي يعد أحد أهم الممكنـات التقنية لمنظومـة المصرفية المفتوحة في المملكـة. كما أطلق النسـخة الأولـى لبرنامج مكافحة الاحتيـال السـيبراني، ونجـح فـي تطوير حلـول رقمية للإشـراف علـى القطـاع المالـي، وأصـدر تعليمـات ممارسة نشـاط الوسـاطة الرقمية.

هـذه الإنجازات وغيرها كانت محل تقدير عالمي، سـواءً مـن وكالات التصنيـف الائتمانـي أو البنـك الدولي أو صنـدوق النقـد الدولـي أو غيرهـا، ومن ذلك مـا أكده تقريـر مشـاورات المـادة الرابعـة للعـام 2023م بـأن القطاع المصرفي السـعودي لا يزال ماضياً على مسـار قوي راسـخ ضمن أطر تنظيميـة ورقابية متطورة. كما ظلـت مؤشـرات السـيولة أعلـى بكثيـر مـن 100 في المئة.

هـذه الإنجازات هي جزء بسـيط مـن خططنا الطموحة، وبـإذن اللـه سـنواصل العمـل بإسـتراتيجيتنا القويـة وعزمنـا الجـاد لتكـون المملكة أهـم الوجهـات المالية البارزة عالمياً، وبهذه المناسـبة أتقدم بالشـكر والتقدير لشـركاء البرنامـج علـى جهودهـم الكبيرة فـي تحقيق هـذه الإنجازات والتي ما كان لهـا أن تتحقق لولا الدعم اللامحـدود من القيـادة الكريمة.

كمـا أتوجـه بالشـكر لكل من سـاهم فـي تحقيق هذه الانجازات، ونؤكد التزامنا بالتقدم المسـتمر في تحقيق أهـداف البرنامج لدعم نمو القطاعـات الأخرى وتحقيق أهداف رؤية السـعودية 2030.

كلمة أعضاء
لجنة تطوير القطاع المالي

خلال عام 2023م، وفي جوٍّ عالمي مستمر في تقلباته الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف التمويل، في ظل السياسات النقدية المتشددة الرامية إلى كبح معدلات التضخم المرتفعة، أكّدت المملكة التزامها برؤيتها الاستراتيجية، وتمكنا من مواصلة التكيف مع تعقيدات المشهد العالمي، ومضينا قدماً في إصلاحات مالية واقتصادية هيكلية، أسفرت عن تباطؤ معدلات التضخم، وتعزيز جاذبية المناخ الاستثماري التي أدت بدورها إلى رفع تصنيف المملكة الائتماني إلى A+.

ومن جانب آخر تصدرت المملكة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث حجم الاستثمار الجريء، وشهدت نمواً ملحوظاً في عدد التراخيص الاستثمارية للمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين، ونمواً في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي عدد الجهات الفاعلة في قطاع التقنية المالية، مع استمرار زخم الطروحات والإدراجات في السوق المالية. كما شهد هذا العام، إنشاء هيئة التأمين، بهدف تطوير القطاع، وزيادة إسهامه في الاقتصاد الوطني.

من جانبها أسهمت وزارة الاستثمار، بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية في نقل بعض أهم المؤسسات المالية العالمية، وكذلك أهم المقرات الإقليمية لبعضها، وتمكين الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التأمين، وإدراج أول صندوق متداول، لتتبع الأسهم السعودية في بورصة هونج كونج، في سبيل جعل المملكة مركزاً مالياً عالمياً. كما أسهمت الوزارة في تنويع قنوات التمويل، من خلال جذب رؤوس الأموال من الخارج، ودعم القطاع الخاص للوصول إلى أسواق الدَّين العالمية، عن طريق الحملات الترويجية، التي قادتها الوزارة، ودعم التوسع الاستراتيجي لعمليات المؤسسات المالية الأجنبية في المملكة، مع الاستمرار في جذب الصناديق الاستثمارية والمؤسسات المالية العالمية إلى السوق السعودية.

وزير الاستثمار

معالي المهندس / خالد بن عبدالعزيز الفالح

بفضلٍ من الله ثم قيادة مولاي خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي العهد - حفظهما وأيدهما الله - الحكيمة، حقق برنامج تطوير القطاع المالي إنجازات نوعية خلال عام 2023 في إطار رؤية السعودية 2030.

حيث ساهمت منجزات البرنامج في نمو حجم أنشطة خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال بحوالي 5.2% على أساس سنوي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023. كما ساعدت جهود البرنامج بقيادة البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية في زيادة السعة التمويلية لاقتصاد المملكة بما يدعم مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، فشهد الائتمان المصرفي لمختلف الأنشطة الاقتصادية نمو بحوالي 10%، والذي بدوره ساهم في نمو الاستثمار الخاص بحوالي 7.5%، ونمو الأنشطة غير النفطية بحوالي 4.7% على أساس سنوي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023.

ويعمل البرنامج على دعم تنويع وتنمية مصادر تمويل الاستثمار من خلال السوق المالية وجذب الاستثمار الأجنبي له، ومن خلال قنوات التمويل الخاص التابعة للصناديق الاستثمارية إضافةً لمنصات التمويل لدى شركات التقنية المالية. وستواصل وزارة الاقتصاد والتخطيط عملها وتعاونها الدؤوب مع شركاء البرنامج، لتمكين القطاع المالي في دعم النمو والتنوع الاقتصادي المستدام بما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وزير الاقتصاد والتخطيط

معالي الأستاذ / فيصل بن فاضل الإبراهيم

كلمة أعضاء لجنة تطوير القطاع المالي

خلال عام 2023م، شهد القطاع المالي العديد من الأحداث المهمة والمنجزات المُعتبرة، ومن أبرزها قرار مجلس الوزراء الموقر بإنشاء هيئة مستقلة مختصة بالإشراف والرقابة على قطاع التأمين بدأت أعمالها في نوفمبر 2023م. ويأتي ذلك انطلاقًا من حرص القيادة الرشيدة -حفظها الله- على دعم هذا القطاع الواعد والحيوي، ورفع مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي.

واستمرت مبادرات وجهود البنك المركزي السعودي «ساما» نحو تطوير الأطر التنظيمية وتمكين قطاع التقنية المالية؛ سعيًا لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، إذ شملت المبادرات إصدار قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل، وتعليمات ممارسة نشاط الوساطة الرقمية، بالإضافة إلى العمل على رقمنة الإجراءات الرقابية. وبنهاية عام 2023م، وصل عدد شركات التقنية المالية الفاعلة في المملكة إلى 216 شركة، متجاوزاً مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2023م.

في إطار دعم ريادة الأعمال في قطاع التقنية المالية، أطلق البنك المركزي وهيئة السوق المالية بنهاية عام 2023م برنامج «مكّن»، الهادف إلى تمكين شركات التقنية المالية الناشئة في المملكة من خلال توفير الخدمات في مجال الأمن السيبراني والحوسبة السحابية ودعم الابتكار، وذلك في ظل الحراك الكبير الذي يشهده هذا القطاع عالميًا.

كما يولي البنك المركزي عناية في تعزيز المرونة لِقطاع الخدمات المالية لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ إذ إن الإنجازات التي حققها البنك المركزي على الصعيد التنظيمي جعلته من أوائل الجهات التنظيمية عالميًا التي أكملت التطبيق الرسمي لإصلاحات بازل (3)، والتي تهدف إلى رفع مستوى الثقة بمنهجية احتساب الأصول الموزونة بالمخاطر وتحسين نسب رأس المال في البنوك المحلية. وأولى البنك المركزي لتطبيق إصلاحات بازل (3) أولوية قصوى؛ من أجل تعزيز إطار رأس المال التنظيمي القائم على المخاطر، وبالتالي تعزيز متانة واستقرار النظام البنكي بما يحقق التنمية الاقتصادية في المملكة.

ويواصل البنك المركزي السعودي بالتعاون مع شركائه في برنامج تطوير القطاع المالي تنفيذ الخطط الإستراتيجية وتشجيع الابتكار المرتبط بالتقنية المالية، وذلك لتعزيز دور القطاع المالي في دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

محافظ البنك المركزي السعودي

معالي الأستاذ / أيمن بن محمد السياري

واصلت منظومة السوق المالية خلال عام 2023م جهودها للمساهمة في تطوير القطاع المالي وتحقيق رؤية السعودية 2030؛ إذ مضت قُدُماً في تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين بما يُسهم في توسيع قاعدة المستثمرين فيها، من خلال تنفيذ استراتيجية دين الشركات المطورة من قِبل لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين والهادفة إلى أن تصبح السوق إحدى القنوات الفاعلة في تمويل الشركات والمشاريع وتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني. كما أتى قرار إلغاء حصة هيئة السوق المالية من عمولة تداول الصكوك وأدوات الدين بهدف تعزيز السيولة، وزيادة تنافسية السوق المحلية، وتوسيع قاعدة المستثمرين المحليين في إصدارات الدين الحكومي. وإلى جانب ذلك، شهدت السوق المالية أثناء العام 2023م استمرار ارتفاع زخم الطروحات والإدراجات في السوق المالية السعودية، حتى تجاوز عدد الشركات المدرجة حاجز الـ 300 شركة. وفي سبيل تحفيز الاستثمار الأجنبي ورفع جاذبية وكفاءة السوق المالية وتعزيز تنافسيتها دولياً، اعتُمِدت القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، مما كان له دوره في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في السوق المالية، والتي وصلت إلى 401 مليار ريال سعودي. ويأتي ذلك نتيجةً للمساعي التي اتخذتها منظومة السوق المالية لتطوير القطاع بهدف الارتقاء بالبيئة التنظيمية للشركات وتيسير الإجراءات والمتطلبات النظامية لتحفيز بيئة الأعمال ودعم الاستثمار.

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ / محمد بن عبدالله القويز

كلمة أعضاء
لجنة تطوير القطاع المالي

يؤدي صندوق الاستثمارات العامة دوراً استراتيجياً ضمن رؤية 2030 لتحقيق أهدافها الطموحة، باعتباره محركاً رئيسيا للتحول الاقتصادي في المملكة. من هذا المنطلق، يدعم الصندوق ويمكّن مختلف برامج الرؤية، وفي مقدمتها برنامج تطوير القطاع المالي، بما ينسجم مع دور الصندوق كمستثمر مؤثر على الأمد الطويل.

فعلى صعيد الركيزة الاستراتيجية للبرنامج، الخاصة بـ«تطوير سوق مالية متقدمة»، ساهم الصندوق في إطلاق آفاق تمويلية جديدة ومستدامة، بما يتماشى مع استراتيجية الصندوق التمويلية، إذ أكمل خلال 2023م إصداره الثاني للسندات الخضراء بقيمة 5.5 مليار دولار أمريكي لتمويل استثماراته المستدامة، وأصدر بنجاح أول صكوك دولية مقومة بالدولار بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي. كما حصل الصندوق على تغطية قروض مجمعة بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي من مؤسسة التأمين التجاري الكورية (K-SURE)، وهو أول تمويل لصندوق الاستثمارات العامة تغطيه وكالة ائتمان الصادرات.

وقد ساهمت هذه الخطوات في تنويع مصادر تمويل الصندوق وتمهيد الطريق لشركات الصندوق للوصول إلى أسواق رأس المال المحلية. وأسهم الصندوق بإدراج أول صندوق للمؤشرات المتداولة ETF والذي يستهدف السوق المالية السعودية في قارة آسيا، ليمكّن الاستثمارات الآسيوية من الاستفادة من الفرص المهمة التي توفرها سوق الأسهم السعودية المتنوع والمزدهر.

كما عزز الصندوق مسيرة تطوير السوق المالية من خلال التركيز على قطاع إدارة الأصول، فأطلق في هذا الإطار منصة «بوابة مديرو الأصول»، و«برنامج تطوير إدارة المحافظ الاستثمارية» بهدف تطوير معايير ممارسات إدارة المحافظ الاستثمارية داخل المملكة، ما سيكون له أثر إيجابي للسوق المالية المحلية عبر زيادة فعالية تخصيص رؤوس الأموال وإدارة المخاطر.

وفي ضوء الركيزة الاستراتيجية الأخرى للبرنامج «تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص»، لعب الصندوق دورًا نشطًا في توسيع خيارات التمويل المتاحة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من زيادة مساهمتها في الناتج المحلي، وذلك من خلال مختلف الجهود التي تبذلها شركات محفظته، سواء عبر المساهمة في تعزيز منظومة الأعمال، أو مباشرة عبر أنشطة كاستثمارات «جدا شركة صندوق الصناديق» البالغة مليار ريال سعودي في 10 صناديق خلال عام 2023م، ليصل إجمالي استثماراتها منذ تأسيسها إلى 3.4 مليار ريال في 37 صندوقًا، مساهمة بذلك في نمو استثمارات رأس المال الجري، محليا، لتحتل المملكة للمرة الأولى المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وجنباً إلى جنب مع شركائه من القطاعين العام والخاص، تابع الصندوق عبر استثماراته المحلية والدولية، دعم مستهدفات البرنامج المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030، وفي مقدمتها تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد وإطلاق قدرات القطاعات الاقتصادية غير النفطية الواعدة وترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجيستي عالمي، ويهدف الصندوق كذلك لرفع نسبة مساهمة المحتوى المحلي في مشاريعه وشركاته التابعة إلى 60% بحلول 2025.

ومنذ مطلع العام 2017م، أنشأ صندوق الاستثمارات العامة أكثر من 90 شركة في 13 قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد المحلي، وركز الصندوق على بناء شراكات اقتصادية وتعظيم أصوله لما فيه مصلحة للاقتصاد المحلي، وتمكين القطاع الخاص وإطلاق قطاعات وصناعات جديدة وواعدة.

رئيس إدارة التمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة

سعادة الأستاذ /فهد بن عبدالجليل السيف

كلمة أعضاء
لجنة تطوير القطاع المالي

إنَّ التحـوّل الاقتصـادي والتنمـوي الـذي تشـهده المملكـة؛ أفضـى إلـى إنشـاء العديـد مـن المؤسسـات التي من شـأنها المُسـاهمة بفعاليةٍ وكفاءة فـي إثراء التطور الاقتصادي والتسـريع من وتيرته؛ وعلى رأسـها صندوق التنمية الوطني الذي يؤدي دوراً محورياً فيما يتعلق باسـتدامة التمويـل والإقـراض التنموي، وتعزيز التنمية الاقتصادية المسـتدامة، ومواكبة احتياجات مُختلف القطاعـات الاقتصاديـة والتنمويـة، ورفع كفايـة التمويل التنمـوي والقُدرة التنافسـيّة للمملكة على المسـتوى الدولي.

عمـل صنـدوق التنميـة الوطنـي من خـلال بنـك المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة دوراً مُهماً فـي تطويـر القطاع المالـي؛ فيما يتعلـق بتحديد الاحتياجات وسـد الفجـوات التمويلية لمختلف القطاعـات الاقتصاديـة، مثل؛ تحسـين الخدمات التمويليـة المُقدّمة لقطاع المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة وزيـادة التمويل المُقـدّم إلى هذا القطاع الحيـوي من خلال حلـولٍ تمويليةٍ مُبتكرة؛ تُحقّـق له الاسـتقرار المالي. كما اسـتهدف بنك التصدير والإسـتيراد السـعوديّ توفير الخدمات التمويليـة ، والضمانـات، وتأميـن ائتمـان الصادرات، والحد من مخاطر عدم سـداد مسـتورديها.

أمـا فيمـا يتعلـق ببرنامج تطويـر القطاع المالـي، فإنّه يمثـل أحد المحـركات المحوريـة لتحقيق التنميـة الاقتصادية والاجتماعية المسـتدامة، وقد سـعى مُنـذ انطلاقته إلى زيـادة قوة وفاعلية المؤسسـات الماليـة وتعميـق الأسـواق الماليـة بالمملكـة، وأن تكـون المملكة مركـزًا عالمياً لشـركات التقنيـة الماليـة، وبناء نظام مالي أكثـر ابتكاراً وتطـوراً، تزدهر فيه ريـادة الأعمال، وتزيد فـرص القطاع الخـاص، ويقدم منتجـات وخدمات ماليـة متنوعة.

وذلـك بمـا يُسـهم في مسـيرة التحـول التنموي الذي يشـهده الاقتصـاد السـعودي؛ من خلال تحسـين الأنظمـة واللوائـح المختلفـة ذات العلاقـة بالقطـاع المالـي، والتعاون بيـن القطاعين العـام والخـاص فـي تنفيذ مشـاريع كُبرى، تحقيقـاً لمسـتهدفات رؤية السـعودية 2030.

وتستمر التطلعات نحو المزيد من التحسين والتطوير في كافة مسارات التنمية.

كبير الإداريين لصندوق التنمية الوطني

سعادة الأستاذ /خالد بن إبراهيم شريف

تعكـس إنجـازات برنامـج تطويـر القطـاع المالي فـي المملكـة العربية السـعودية خـلال الفترة الماضيـة، والتـي يتضمن هـذا التقرير جانباً منهـا، قدرته على تحقيق نهضـة اقتصادية ملحوظة؛ حيـث أسـهم البرنامـج فـي تحقيـق الاسـتقرار المالـي والتطـور المسـتدام، واستشـراف آفاق الاسـتثمار. ولا شـك أن هذه الإنجازات تجسّـد السـعي الحثيث نحو بناء أسـس مالية راسخة ذات جاذبيـة عاليـة للمسـتثمرين المحلييـن والأجانب، على حد سـواء.

وفـي الوقـت الـذي يواصـل فيـه البرنامج تحقيـق الإنجازات تلـو الإنجـازات فإنه لا يـزال يتطلع بطمـوح كبيـر إلى مسـتقبل واعـد يدعم ازدهـار واسـتدامة الاقتصـاد الوطني، مما يسـهم في بنـاء مسـتقبل مالي متطور ومسـتدام وقطاع مالي مزدهـر بكفاءات وطنية مهنيـة، ويعزز مكانة المملكـة على السـاحتين الإقليميـة والعالمية.

مدير عام برنامج تطوير القطاع المالي وأمين اللجنة

سعادة الأستاذ / فيصل بن محمد الشريف

تطلعات 2024

برنامج تطوير القطاع المالي

تطلعات البنك المركزي السعودي للعام 2024م

- استمرار مواكبة أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير الدولية، بما يحافظ على مكانة المملكة ويساهم في تعزيز متانة واستقرار القطاع المالي.
- تحديث نظام مراقبة شركات التمويل.
- تحديث الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة.
- تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين.
- تطوير حلول رقمية للإشراف على القطاع المالي.
- إطلاق عدد من البنوك الرقمية.
- تمكين شركات التقنية المالية المحلية والدولية في السوق السعودي.
- مشروع القواعد العامة للمنتجات الادخارية لدى البنوك والمصارف.
- تعديل المبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي.
- مشروع كتيب قواعد الأطر التنظيمية في البنك المركزي.

تطلعات هيئة السوق المالية للعام 2024م

- تسهيل التمويل في السوق المالية، وتعزيز مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال استمرار زيادة وتيرة الإدراجات في السوق المالية، وإدراج 24 شركة في العام 2024م.
- دعم تنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات تمويل لها برفع نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وقت الإدراج إلى 45% من إجمالي الإدراجات في العام 2024م.
- رفع نسبة الأصول المدارة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 29.4% بنهاية العام 2024م، وذلك من خلال تطوير مكونات البيئة الاستثمارية وتمكين نمو صناعة إدارة الأصول وزيادة جاذبيته للمستثمرين.
- رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي وزيادة ملكية المستثمرين الأجانب كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة لتصل إلى 17% بنهاية العام 2024م.
- تطوير وتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين، ورفع حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي ليصل إلى 22.1% بنهاية العام 2024م.

تطلعـات الأكاديمية المالية للعام 2024م

الأكاديمية المالية
THE FINANCIAL ACADEMY

اعتماد الاستراتيجية الجديدة للأكاديمية المالية للسنوات الثلاث القادمة (2024-2026) بهدف مواكبة المتغيرات المتسارعة وسد الفجوات في مجال تنمية وتطوير القدرات البشرية في القطاع المالي، وذلك من خلال:

- تحديث رؤية ورسالة الأكاديمية وأهدافها الاستراتيجية لضمان نمو أعداد المستفيدين من البرامج التدريبية والشهادات المهنية.
- تطوير جودة ما تقدمه الأكاديمية من منتجات وخدمات والعمل على تعزيز الابتكار في بناء وتطوير أعمالها.

التقنية المالية

216 شركة تقنية مالية تعمل في المملكة العربية السعودية

بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية 216 شركة فاعلة، متجاوزة مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2023م المقدر بـ150 شركة، ومحققًا بذلك الأثر المنشود بالوصول إلى 525 شركة تقنية مالية في العام 2030م.

ويأتي ذلك انطلاقًا من دور البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية في تمكين قطاع التقنية المالية في أنشطة مختلفة لتعزيز استقرار القطاع ونموّه، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة.

التطورات في استراتيجية التقنية المالية

من أبرز منجزات استراتيجية التقنية المالية:

- 216 شركة فاعلة في التقنية المالية.
- تقديم أكثر من 300 فرصة تدريبية من خلال تدريب فنتك.
- +6500 وظيفة مباشرة في مجال التقنية المالية منها 5973 وظيفة في الشركات التي تقع تحت اشراف البنك المركزي السعودي.
- إقامة جولة فنتك لرفع الوعي بالتقنية المالية حول المملكة وبحضور أكثر من 12 ألف مستفيد.
- تجاوز المجموع التراكمي للاستثمار الجريء في قطاع التقنية المالية 6.9 مليار ريال سعودي.
- إطلاق المعرض الوظيفي للتقنية المالية بحضور أكثر من 8000 مستفيد والذي وفر أكثر من 600 فرصة وظيفية وتدريبية.
- إطلاق النسخة الثالثة من مسرعة فنتك تحت مظلة فنتك السعودية بمشاركة 10 شركات.
- إطلاق عدة برامج تدريبية من خلال فنتك السعودية لرفع الكفاءات.

إطلاق معمل المصرفية المفتوحة

الذي سيساهم في:

- توفير بيئة تقنية اختبارية لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تطوير واختبار وتصريح خدمات المصرفية المفتوحة.
- تمكين الابتكار وتسريع تطوير خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة.
- ضمان التوافقية مع الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة.
- تعزيز الشراكة بين البنوك وشركات التقنية المالية، وتحسين البنية التحتية للقطاع، وتمكين استخدام أفضل للبيانات المالية للعملاء.

تدشين "مكّن فنتك"

وذلك بهدف:

- تمكين شركات التقنية المالية الناشئة ورواد الأعمال في المملكة ومساعدتهم لتجاوز التحديات التي تواجههم قبل نضوج الأعمال.
- تشجيع التنمية وخفض تكاليف الالتزام بالمعايير التقنية والفنية.

تطوير حلول رقمية للإشراف على القطاع المالي

يهدف تطوير خدمة لتقييم المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطوير خدمة إدارة الاستفسارات عن السياسات، إلى:

- تسخير الفرص في التطور التقني المالي لتطوير جودة الخدمات المقدمة من البنك المركزي والحد من التعاملات اليدوية أو البريد الالكتروني.
- تعزيز الكفاءة والفاعلية وتحسين تجربة المستخدمين (المؤسسات المالية ومنسوبي البنك المركزي).

الاطلاق التجريبي للبنوك الرقمية

تم في عام 2023م الاطلاق التجريبي لاثنان من أصل ثلاثة بنوك رقمية مرخص لها وهما: بنك اس تي سي وبنك دال ثلاثمائة وستون، حيث تعد البنوك الرقمية من القطاعات الجديدة التي تم الترخيص لها في عام 2021م - 2022م وتساهم في زيادة الشمول المالي ورفع تنافسية القطاع بما يخدم العملاء في القطاع البنكي. وتسعى البنوك الرقمية في مرحلة الاطلاق التجريبي إلى التأكد من جاهزية كافة الأنظمة للاستعداد إلى الاطلاق الكامل في عام2024م.

تطوير السوق المالية

برنامج تطوير القطاع المالي

التقرير السنوي 2023م

تقدم ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية المرتبطة بالسوق المالية لعام 2023

احتلت المملكة المركز الأول في مجالس الإدارات على مستوى دول العشرين.

حصلت المملكة على المركز الثاني في مؤشر الأسواق المالية، ومؤشر رسملة سوق الأسهم، ومؤشر حقوق المساهمين، ومؤشر رأس المال الجريء.

حصلت المملكة على المركز الثالث في مؤشر السوق المالية. والمركز الخامس في مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل للشركات) على مستوى دول العشرين.

حصلت المملكة على المركز الثالث على مستوى دول العالم في مؤشر رسملة سوق الأسهم و مؤشر رأس المال الجرئ، والمركز الخامس في مؤشر السوق المالية.

اعتماد القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية

وجاء الاعتماد بهدف:

تطوير الأحكام المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتيسير الاطلاع على الأطر التنظيمية المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية من خلال جمع الأحكام المنظمة لذلك في وثيقة تنظيمية واحدة.

تسهيل إجراءات دخول المستثمرين الأجانب للسوق المالية السعودية.

تعزيز سيولة السوق المالية السعودية وتعميقها ورفع جاذبيتها وتعزيز مكانة السوق المالية السعودية على المستوى العالمي.

نقل المعارف والخبرات للمؤسسات المالية المحلية والمستثمرين من خلال تعزيز دور المستثمر المؤسسي في السوق المالية السعودية.

إدراج 43 شركة في السوق المالية السعودية خلال عام 2023م

جاءت الإدراجات الجديدة على نحو 8 شركات في السوق الرئيسي و35 شركة في السوق الموازي (نمو)، وذلك بهدف:

إيجاد كيانات اقتصادية قادرة على دعم الاقتصاد الوطني.

تنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات التمويل لها.

إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية لعموم المستثمرين.

موافقة مجلس الوزراء على نظام المساهمات العقارية

يسهم النظام في:

- مساندة الأنظمة والتشريعات القائمة، وتعزيز الأنشطة العقارية في المملكة العربية السعودية، والمساهمة في تنظيم القطاع بما يواكب التطورات والتحسينات.
- تعزيز حماية المستثمرين في القطاع العقاري من الممارسات غير المرخصة.
- زيادة قنوات التمويل والاستثمار بالتوازي مع الصناديق الاستثمارية العقارية.

اعتماد اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة

جاء اعتماد اللوائح تنفيذا لنظام الشركات الجديد، ويهدف إلى:

- بيان الأحكام اللازمة لتنفيذ أحكام النظام بما يُسهم في تحقيق أهدافه.
- رفع مستوى الحوكمة في السوق المالية لتعزيز ثقة المستثمرين.

أول طرح لشركة أجنبية بعد انتقال مقرها للمملكة

ويأتي ذلك في ظل الجهود المبذولة لتعميق السوق المالية وتعزيز جاذبيتها للشركات وتحقيق وصول السوق المالية السعودية لأن تكون من أهم الأسواق المالية على مستوى العالم.

إطلاق عقود الخيارات للأسهم المفردة

يأتي إطلاق هذا المنتج في إطار:

- دعم ازدهار السوق المالية السعودية من خلال تنويع المنتجات المتوفرة وتعزيزها بأدوات تحوط فعالة لإدارة المخاطر.
- توفير البيئة التنظيمية المحفزة لطرح منتجات استثمارية جديدة وتطبيق آليات عمل سوق وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وبما يتناسب مع مستوى نضج السوق المالية ويلبي الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق.

سوق
أدوات الدين

إلغاء حصة الهيئة من عمولة تداول الصكوك والسندات

يساهم هذا القرار في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030 وذلك بهدف:

- تخفيض التكاليف على المتعاملين في السوق بما يخدم تعزيز السيولة وزيادة تنافسية السوق المحلية.
- توسيع قاعدة المستثمرين المحليين في إصدارات الدين الحكومي.
- تحفيز المصدرين على إدراج الصكوك والسندات المقومة بالعملة المحلية في سوق الدين السعودية، وتشجيع المستثمرين على تداول هذه الأدوات.
- تنويع خيارات التمويل للقطاعين العام والخاص، بخلق فئة جديدة من الأصول لجميع شرائح المستثمرين.

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية بقيمة إجمالية تبلغ 81,567,568,000 ريال سعودي

شمل الإدراج:

- إدراج أدوات دين حكومية من فئة جديدة بقيمة إجمالية تبلغ **35,956,979,000 ريال سعودي.**
- إدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ **45,610,589,000 ريال سعودي.**

المركز الوطني لإدارة الدين يعلن إتمام ترتيبه لإصدار صكوك دولية بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي

وصل إجمالي حجم طلبات الاكتتاب إلى أكثر من 27 مليار دولار أمريكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية 4.5 أضعاف إجمالي الإصدار الذي بلغ 6 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 22.50 مليار ريال سعودي) مقسّم على شريحتين:

- بلغت الشريحة الأولى 3 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 11.25 مليار ريال سعودي) لصكوك مدتها 6 سنوات تستحق في شهر مايو عام 2029م بنسبة ربح 4.274%.
- فيما بلغت الشريحة الثانية 3 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 11.25 مليار ريال سعودي) لصكوك مدتها 10 سنوات تستحق في شهر مايو عام 2033م بنسبة ربح 4.511%.

وزير المالية يعتمد خطة الاقتراض السنوية للعام 2023م

تضمنت الخطة أبرز تطورات الدين العام، وخطة التمويل في العام 2023م ومبادئها التوجيهية، إضافة إلى تقويم العام 2023م لإصدارات الصكوك ضمن برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي.

توقعات بأن تشكل الاحتياجات التمويلية لعام 2023م ما يقارب **45 مليار ريال**؛ نظرًا لخفض جزء من إجمالي الاحتياجات التمويلية لعام 2023م عبر عمليات تمويلية استباقية تمت خلال عام 2022م بما يقارب **48 مليار ريال**.

وعلى الرغم من توقعات تحقيق فوائض في الميزانية خلال عام 2023م، إلا أن المملكة تهدف إلى:

- الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية بهدف سداد أصل الدين المستحق خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط.
- استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.
- اغتنام الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية.

بقيمةٍ تجاوزت 35 مليار ريال..(المركز الوطني لإدارة الدين) يكمل ترتيب رابع عملية شراء مبكر في السوق المحلية

تعد هذه أكبر عملية شراء مبكر قام المركز بترتيبها حتى تاريخه، بالإضافة إلى إصدار صكوك جديدة ضمن إطار برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 35.9 مليار ريال.

تأتي العملية استمرارا للجهود التي يبذلها المركز في تعزيز السوق المحلية، والتي انعكست بشكل إيجابي على ارتفاع حجم التداولات في السوق الثانوية خلال الفترة الماضية. كما تعكس دور المركز في إدارة التزامات الديون الحكومية واستحقاقاته المستقبلية.

وكالة "موديز" تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية إلى "إيجابية"

نتيجة لاستمرار المملكة في تطوير السياسة المالية، والإصلاحات الهيكلية التنظيمية والاقتصادية الشاملة، والاستثمارات في مختلف القطاعات غير الهيدروكربونية؛ أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند "A1" مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية.

وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" ترفع التصنيف الائتماني للمملكة عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة

نتيجة لقوة المملكة المالية، وحجم أصولها السيادية المنعكس في احتياطاتها الأجنبية، واستمرارها بالإصلاحات المالية والاقتصادية والحكومة؛ رفعت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وكالة التصنيف الائتماني (ستاندرد آند بورز) تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند "A/A-1" مع نظرة مستقبلية مستقرة

يعكس جهود المملكة بالإصلاحات الملحوظة في السنوات الأخيرة، وتحقيقها لتحسينات هيكلية ساهمت بدعم التنمية المستدامة للقطاعات غير النفطية، وجهودها في إدارة المالية العامة والحفاظ على مستوى متوازن للدين العام؛ أكدت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية بالعملة المحلية والأجنبية إلى «A/A-1» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

المركز الوطني لإدارة الدين يتوّج بجائزة «أفضل صفقة تمويل سيادي في عام 2022م»

جاء التتويج نتيجة لترتيب المركز لأول عملية إعادة شراء جزئي لسندات حكومة المملكة المقومة بالدولار، وإصدار صكوك وسندات مقومة بالدولار مقسمة على شريحتين تستحق في عامي 2028م و2032م على التوالي، بقيمة إجمالية بلغت 5 مليارات دولار.

تعتبر هذه العملية جزءً من خطة المملكة في الإدارة الفعالة لمحفظة الدين، والتي تشمل الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل، والاستحقاقات المستقبلية لمحفظة الدين.

المركز الوطني لإدارة الدين يعلن إتمام الطرح الأول خلال عام 2023م من السندات الدولية بالدولار بقيمة إجمالية بلغت 10 مليارات دولار أمريكي

بلغت الشريحة الأولى 3.25 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 12.19 مليار ريال سعودي) لسندات مدتها 5 سنوات تستحق في شهر يناير عام 2028م.

بلغت الشريحة الثانية 3.50 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 13.13 مليار ريال سعودي) لسندات مدتها 10.5 سنوات تستحق في شهر يوليو عام 2033م،

بلغت الشريحة الثالثة 3.25 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 12.19 مليار ريال سعودي) لسندات مدتها 30 سنة تستحق في شهر يناير عام 2053م.

المركز الوطني لإدارة الدين ينهي ترتيب تأمين قرض دولي مجمّع بقيمة 11 مليار دولار أمريكي بهدف تسريع المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية

يعكس هذا الترتيب الاهتمام الدولي الواسع والثقة العالية برؤية السعودية 2030 والمرونة العالية لاقتصاد المملكة، ويستهدف:

تنويع مصادر التمويل لتلبية الاحتياجات التمويلية بتسعير عادل على المديين المتوسط والبعيد بما يتماشى مع درجة مقبولة من المخاطر. ووفقاً لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة.

الاستفادة من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية المرتبطة برؤية السعودية 2030.

المركز الوطني لإدارة الدين ينتهي من ترتيب تمويل بقيمة (1) مليار يورو عبر وكالة ائتمان الصادرات الإيطالية (SACE)

يأتي هذا التمويل في إطار تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين، والاستفادة من سبل التمويل المتاحة للمشاريع الحكومية تماشياً مع رؤية السعودية 2030.

استهدف تمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية المرتبطة برؤية السعودية 2030.

"المركز الوطني لإدارة الدين" و"وزارة المالية" يوقعان مذكرة تفاهم مع بنك اليابان للتعاون الدولي "JBIC"

تستهدف المذكرة بحث إمكانية تعزيز العلاقات الحالية وتسهيل الأنشطة ذات المنفعة المتبادلة وتحفيز مزيدٍ من التعاون بين الجانبين.

التأمين

صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء هيئة التأمين

يسهم في:

- تعزيز كفاءة قطاع التأمين ورفع مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي ومواكبة تطورات صناعة التأمين حول العالم.
- توفير البيئة المناسبة لخلق كيانات تأمينية قوية قادرة على المنافسة والنمو.
- دعم استقرار قطاع التأمين بشكل خاص، والاقتصاد الوطني بشكل عام.
- ضمان عدم التأثير على مصالح المستفيدين وحملة الوثائق.
- مواكبة تطورات التقنية المالية، وتقديم الخدمات والمنتجات المبتكرة، وتطوير كوادر وطنية فنية متخصصة

تحديث الوثيقة الموحدة للتأمين على المركبات وتعديل على قواعد التأمين الشامل على المركبات

التعديلات المدخلة على الوثيقة الموحدة للتأمين على المركبات اشتملت على:

- تعديل الملاحق وبعض التعريفات الواردة بها بما يواكب تطورات صناعة التأمين.
- التحديث على الاستثناءات وحالات الرجوع.
- إتاحة خيار إصلاح المركبة، عوضًا عن التعويض النقدي لمتضرري الحوادث المرورية.

التعديلات الجديدة على قواعد التأمين الشامل للمركبات اشتملت على:

- التعديل على التغطية التأمينية الأساسية لتشمل: (ذوي القرابة، السائقين الخاصين، مكفولي المؤمن لهم).

تشكيل لجنة في البنك المركزي لنقل اختصاصات هيئة التأمين

لاتخاذ ما يلزم في شأن:

- نقل الموظفين والعاملين في قطاع التأمين والوظائف الشاغرة والمشغولة المتعلقة بهذا القطاع في كل من (البنك المركزي، ومجلس الضمان الصحي) إلى هيئة التأمين، واقتراح ما تراه مناسباً في هذا الشأن؛ وفقاً للقواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال في القطاعات المستهدفة بالتحول والتخصيص.
- نقل الممتلكات والوثائق والمخصصات المالية والمبادرات الخاصة بقطاع التأمين من البنك المركزي ومجلس الضمان الصحي إلى هيئة التأمين.

اعتماد قواعد التقنية المالية التأمينية

يهدف إلى مواكبة التطورات في خدمات التقنية التأمينية، وتمكين ممارسي أعمال التقنية المالية التأمينية من أداء أعمالهم بما يوفر لهم مرونة الالتزام ويدعم الابتكار.

تتميز هذه القواعد بـ:

- الشمولية في تنظيم مبادئ أعمال التقنية المالية التأمينية بأنشطتها كافة.
- تشجيع المنافسة العادلة في تقديم الحلول والخدمات التقنية.
- توفير حماية لحقوق المتعاملين مع ممارسي أعمال التقنية المالية التأمينية.
- دعم نمو قطاع التقنية المالية التأمينية واستقراره.

الاندماجات في قطاع التأمين

وصل الإجمالي إلى 6 اندماجات في قطاع التأمين حتى الآن، التي تهدف إلى تنظيم وتطوير قطاع التأمين وتعزيز ملاءته المالية التي ستمكنه من إدارة المخاطر بشكل فعّال.

البنك المركزي السعودي يعلن الترخيص للشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني "ضمانات"

يساهم الترخيص في:

- تعزيز الاستقرار المالي وتنظيم أعمال التأمين في المملكة وحوكمتها
- تعزيز فرص تملك المواطنين للمسكن الملائم
- دعم فرص النمو والتطور الاقتصادي
- تشجيع الجهات التمويلية على تقديم القروض العقارية المدعومة
- تذليل التحديات المتعلقة بتملك المساكن

صدور تعليمات تغطيات التأمين البحري بالتعاون مع الهيئة العامة للنقل

تهدف التعليمات إلى وضع إطار شامل وتنظيمي لتغطيات التأمين البحري الإلزامية وغير الإلزامية، وتحديد الحدود الدنيا المقبولة للمنافع والتغطيات.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة

برنامج تطوير القطاع المالي

التقرير السنوي 2023م

السعودية تتصدر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث حجم الاستثمار الجريء خلال عام 2023

شهد عام 2023 تنفيذ استثمارات تجاوزت 5.2 مليار ريال. كما استحوذت المملكة على الحصة الأكبر التي بلغت 52% من إجمالي الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2023 مقارنة بـ 31% في عام 2022.

تخصيص أكثر من 10 مليارات ريال لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

جاء هذا التخصيص دعمًا للمنشآت حول مناطق ومدن المملكة، ليشمل شتى الأنشطة الاقتصادية، من خلال جميع الكيانات والبرامج التمويلية والاستثمارية تحت مظلة بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الشركة السعودية للاستثمار الجريء تستثمر 2.6 مليار ريال

الشركة السعودية للاستثمار الجريء تستثمر 2.6 مليار ريال في الصناديق والشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة منذ تأسيسها وحتى نهاية الربع الرابع من عام 2023.

الشركة السعودية للاستثمار الجريء تستثمر في 40 صندوقاً

الشركة السعودية للاستثمار الجريء تستثمر في 40 صندوقاً (استثمار جريء، ملكية خاصة، دين جريء ودين خاص) منذ تأسيسها وحتى نهاية الربع الرابع من عام 2023.

1,293 صفقة في الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تستثمر فيها الشركة السعودية للاستثمار الجريء

الشركة السعودية للاستثمار الجريء تستثمر في 1,293 صفقة في الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج الاستثمار في الصناديق وبرنامج الاستثمار بالمشاركة منذ تأسيسها وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2023.

اتفاقية تعاون بين "بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة" و"هيئة الصادرات" لتعزيز التعاون المشترك لتسهيل التمويل

تهدف الاتفاقية إلى:

- تسهيّل تقديّم التمويّل المناسب، بالشراكة مع الجهات التمويليّة والتنمويّة المتعاونة مع البنك، لتمويل الطلبات الواردة عبر "صنع في السعودية".
- تعزيز تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وزيادة تنافسيتها ومساهمتها في تنمية الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير الحلول التمويليّة بمزايا تنافسيّة، وتعزيّز الثقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- إحالة الطلبات التمويلية الواردة من "صنع في السعودية" للجهات التمويلية المُتعاونة مع بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بغرض تقييمها وتقديم الدعم التمويلي بما يتوافق من البرامج التمويليّة المُعتمدة.
- دراسة التحديات والمعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة في "صنع في السعودية" لإيجاد الحلول التمويلية المناسبة، والمشاركة في الفعاليات وورش العمل التي يقيمها الطرفان للترويج للخدمات والبرامج المناسبة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة البرامج الاتصالية النوعية المتخصصة في توعية أصحاب المنشآت بهدف تعزيز الوعي عن الخدمات والحلول التمويلية المقدمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عبر العديد من الأنشطة الاتصالية علاوة على زيادة التعاون المشترك لإجراء الدراسات السوقية واستطلاعات الرأي لقياس نسبة الوعي عن الممكنات والحلول المتوفرة وتحديد التحديات وإيجاد الحلول المناسبة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة يطلق خدمة المستشار الائتماني

تسهم هذه الخدمة في:

- تمكين حلول التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات والمنتجات المساندة لها.
- تمكين أصحاب المنشآت من زيارة مراكز دعم المنشآت والاستفادة من الخدمات التي يقدمها البنك حضوريا، كما يمكن لكافة العملاء الاستفادة من الخدمات الالكترونية في أي منطقة من مناطق المملكة.
- تمكين الراغبين بالحصول على تمويل من بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة من فهم ومعرفة المنتجات التمويلية للبنك ومميزاتها والفروقات بينها ومناسبتها لحالة المنشأة وطرق التقديم عليها.
- تعريف العملاء بطريقة التقديم للحصول على الخدمة.

11 مليار ريال ضمان تمويل من كفالة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يستهدف برنامج "كفالة" دعم وتطوير قطاع تمويل المنشآت للمساهمة في تحقيق تطلعات رؤية السعودية 2030.

توفير الدعم لسيدات الأعمال اللاتي نمت استفادتهن من خدمات البرنامج بالإضافة إلى دعم المناطق الواعدة بالمملكة.

يعمل البرنامج على استمرار تفعيل المبادرات التي رصدت لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال فترة جائحة كورونا.

برامج الإقراض: لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة نجاح قوي يدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في 2023

استطاع البنك عبر برنامج التمويل المشترك تقديم 504 مليون ريال، وأكثر من 89 مليون ريال عبر برنامج الإقراض غير المباشر، وأكثر من 159 مليون ريال عبر برنامج التمويل منخفض التكلفة بالتعاون مع شركات التمويل، وما يزيد عن 88 مليون ريال من خلال برنامج التمويل بالوكالة بالتعاون مع شركات التقنية المالية "فنتك".

تخفيض الحد الأدنى لرأس مال شركات التمويل الممارسة لنشاط تمويل نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 100,000,000 مئة مليون ريال إلى 50,000,000 خمسين مليون ريال

قام البنك المركزي السعودي بتعديل المادة (الثامنة) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل، بهدف تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال استقطاب شريحة جديدة من المستثمرين لإنشاء شركات تمويل متخصصة في تمويل هذه المنشآت عبر تخفيف متطلب رأس مال ممارسة نشاط تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

حيث نص التعديل على أن يكون الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركة التمويل التي تمارس نشاط تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة دون غيره من الأنشطة التمويلية (50,000,000) خمسين مليون ريال.

التنظيمات في القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

أصدر البنك المركزي اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها

تساهم اللائحة في تحقيق أهداف النظام من خلال:

- تعزيز سلامة وكفاية البنى التحتية لقطاع المدفوعات في المملكة.
- وضع الأطر التنظيمية والرقابية لتفعيل دور البنك المركزي في حماية القطاع المالي واستقراره.
- تعزيز التوافق مع المبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة كمبادئ البنى التحتية للأسواق المالية (PFMI).
- وضع المتطلبات النظامية لممارسة أنشطة المدفوعات، وتحفيز الابتكار والمنافسة، بما يساهم في استحداث خدمات ومنتجات تواكب المستجدات الدولية في قطاع المدفوعات وتلبي احتياجات كافة فئات العملاء.
- تضمنت اللائحة التنفيذية الأحكام المتعلقة بتقديم خدمات المدفوعات، وتنظيم التزامات كافة الأطراف في عمليات المدفوعات، بما يساهم في حماية حقوق الأطراف المتعاملة في قطاع المدفوعات، وتضمنت الأحكام المتعلقة بتصنيف نظم المدفوعات المهمة ونهائية التسوية، بما يضمن سلامة التعاملات.

أصدر البنك المركزي تعليمات ممارسة نشاط الوساطة الرقمية

تهدف التعليمات المتفرّعه من قواعد الترخيص للنشاطات المساندة لنشاط التمويل إلى:

- تطوير قطاع التمويل وتمكين قطاع التقنية المالية.
- وضع الحد الأدنى من المعايير والإجراءات اللازمة لممارسة نشاط الوساطة الرقمية بما يساهم في نمو النشاط واستدامته.
- تضمين مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية وحقوقهم.

أصدر البنك المركزي قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل BNPL

تهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، ووضع الحد الأدنى من المعايير والإجراءات اللازمة لمزاولة النشاط.

أصدر البنك المركزي قواعد احتساب معدل النسبة السنوي (APR)

مبادرة لتطوير ممارسات الإفصاح عن معدل النسبة السنوي للعملاء الأفراد عند حصولهم على المنتجات التمويلية، إضافة إلى توحيد آلية احتساب المعدل لمختلف المنتجات في قطاع التمويل.

تمديد فترات تسليم القوائم المالية لمقدمي خدمات المدفوعات

قام البنك المركزي السعودي باستحداث تعميم يتضمن:

تمديد فترة تسليم القوائم المالية الربع سنوية لتكون خلال (45) يوماً التالية للربع المنتهي بدلاً من (30) يوماً.

تمديد فترة تسليم القوائم المالية السنوية لتكون خلال (90) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية بدلاً من (60) يوماً.

اعتماد القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية

والتي تهدف الى تخفيف متطلبات المستثمرين الأجانب وتخفيف متطلبات الإفصاح والالتزامات المستمرة عليهم لتسهيل دخول المستثمر الأجنبي المؤهل في السوق المالية السعودية، ولتقليل الفروقات بين ما هو مفروض على المستثمر الأجنبي المؤهل، مقارنة ببقية فئات المستثمرين في السوق المالية السعودية.

اعتماد اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة

وشمل تعديل ستة لوائح تنفيذية صادرة عن الهيئة، وهي: اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، ولائحة حوكمة الشركات، ولائحة الاندماج والاستحواذ، وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، والإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها.

اعتماد تعديلات لائحة مؤسسات السوق المالية

والتي تضمنت تطوير الأحكام المنظمة لإفلاس تلك المؤسسات، وذلك في سبيل تعزيز حماية أموال وأصول العملاء وثقة المشاركين في السوق المالية.

اعتماد قواعد الكفاية المالية المعدلة

تهدف إلى:

- تعزيز استقرار مؤسسات السوق المالية، مما يعزز من ثقة المشاركين فيها ويسهم في إيجاد بيئة استثمار جاذبة تدعم نمو الاقتصاد الوطني.
- التنظيم والتطوير المستمر للجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية والتي تزاول أعمال الأوراق المالية.
- تعزيز الإجراءات الرقابية ومستوى الكفاية المالية لتلك الجهات.
- رفع كفاءة إدارة موارد تلك المؤسسات لتقديم خدمات أفضل إلى عملائها تماشيًا مع أفضل الممارسات العالمية.

اعتماد قواعد التداول والعضوية المعدلة

تهدف إلى:

- تطوير عدد من الإجراءات الهيكلية لأدوات الدين وصناديق المؤشرات المتداولة.
- استحداث حزمة من التحسينات العامة على إجراءات التداول لزيادة المرونة وتيسير نشاط التداول في السوق وتعزيز جاذبيته.

أصدر البنك المركزي تعليمات المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة

أصدر البنك المركزي السعودي تعليمات المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة – التحديث الأول-، والتي تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف من أبرزها تعزيز الممارسات السليمة في إدارة المخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات، وتوضيح أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا في حوكمة وتطوير ورقابة المنتجات والخدمات البنكية. بالإضافة إلى تحسين آلية استقبال ومعالجة إشعارات البنوك لتقديم المنتجات والخدمات البنكية الجديدة، وتوضيح المنتجات والخدمات التي تتطلب عدم ممانعة كتابية أو إشعار البنك المركزي.

أصدر البنك المركزي الصيغة النموذجية لعقد التمويل الاستهلاكي للأفراد

أصدر البنك المركزي الصيغة النموذجية لعقد التمويل الاستهلاكي للأفراد وذلك في سبيل جهود البنك لتقليص فجوات الاختلاف والتفاوت بين جهات التمويل وذلك لحماية عملاء المؤسسات المالية.

التثقيف المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

البنك المركزي السعودي يطلق برنامج مكافحة الاحتيال السيبراني

يهدف إلى:

- تطوير القدرات الوطنية من خلال إشراكهم في برنامج تطويري مكثّف ومتخصص بمجال مكافحة الاحتيال السيبراني في إحدى أبرز الجامعات البريطانية.
- دعم الكوادر الوطنية من خلال التدريب النظري والتطبيقي لمكافحة الاحتيال المالي.
- وضع الأسس وتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في مجال الأمن السيبراني.

النسخة الثانية من مؤتمر القطاع المالي

شارك البنك المركزي كشريك استراتيجي إضافة إلى وزارة المالية و هيئة السوق المالية في النسخة الثانية من مؤتمر القطاع المالي، وساهم خلاله بدعم تحقيق الأثر من ناحية تبادل الخبرات والرؤى التطويرية للقطاع المالي.

المشاركة في فريق عمل إعداد التصور العام لتضمين مفاهيم المعرفة المالية في التعليم العام بقيادة وزارة التعليم

نتج عن هذا العمل اعتماد مقرر للمعرفة المالية يتم تدريسه لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية في المملكة لتزويدهم بالمفاهيم الأساسية الخاصة بالمعرفة المالية مما يسهم في غرس عادات الادخار والاستثمار لدى الطلبة ليتمكنوا من إدارة المدخرات واستثمارها بممارسات مالية سليمة.

كما تضمن التصور عدداً من المبادرات والمشاريع المقترحة التي تهدف إلى تنمية قدرات الطلاب في سن مبكرة؛ ليصبحوا أكثر وعيًا بالمخاطر والفرص المالية المحتملة، وأكثر قدرة على اتخاذ قرارات مالية واعية ومدروسة، ليكونوا قادرين على استخدام المهارات الضرورية لهم والتقنيات الحديثة في المجال لاتخاذ إجراءات فعالة.

إنجازات الأكاديمية المالية

بلغ عدد إجمالي المختبرين 31,623 مختبرًا ومختبر.

بلغ عدد المتدربين من القطاع المالي – نحو 37,451 متدربًا ومتدربة حتى نهاية العام 2023م.

أصبح إجمالي المستفيدين من التدريب منذ إنشاء الأكاديمية أكثر من 76+ ألف متدرباً ومتدربة.

الشهادات المهنية

إطلاق النسخة الثانية من "الاختبار المهني للالتزام في قطاع التمويل".

عملت الأكاديمية المالية بالتعاون مع الخبراء في قطاع التمويل على تحديث المادة التعليمية وفقًا لممارسات السوق السعودي لتزويد المستفيدين بالمعارف والمهارات اللازمة واطلاعهم على الأمثلة الواقعية والممارسات العملية المرتبطة بهذا المجال.

بلغ عدد الشهادات المقدمة والمستضافة في الأكاديمية 43 شهادة مهنية، عملت الأكاديمية على اعتماد 5 شهادات مهنية متخصصة منها ضمن قائمة الشهادات المدعومة لدى صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) وذلك لتمكين ودعم العاملين في القطاع المالي من تنمية وتطوير قدراتهم.

الشراكات

الأكاديمية المالية توقّع 16 شراكة ومذكرات تفاهم مع عدة جهات.

للمساهمة في تطوير قدرات الكوادر البشرية في القطاع المالي، من خلال برامج متخصصة بالتقنية المالية.

إطلاق برنامج قادة المستقبل المالي

إطلاق برنامج قادة المستقبل المالي بنسختة الثانية.

لمواكبة المتغيرات المتسارعة والحلول البديلة للقطاع المالي حتى العام 2030م.

ورشة عمل المخاطر الاكتوارية

تـم خلالهـا تأهيـل أكثر من 120 مسـؤولاً في قطـاع التأمين علـى المخاطـر الإكتوارية بمشـاركة 12 من الخبـراء الاكتواريين الدوليين، بهـدف تعريف المشـاركين بـدور الخبير الاكتواري فـي إدارة المخاطـر، ودور الأتمتة والـذكاء الاصطناعي في تطوير العمل الاكتواري.

ملتقى الأكاديمية المالية 2023م

مُثـل ملتقـى الأكاديميـة الماليـة تجمعًـا حيويًـا لصنّـاع القـرار فـي القطـاع المالـي، وقـد بلغ عـدد المشـاركين أكثـر مـن 1500 مـن الحضـور مـن كبـار المسـؤولين الحكومييـن ورؤسـاء الهيئـات والمؤسسـات والرؤسـاء التنفيذييـن، ونخبـة من الشـخصيات المؤثـرة في القطاع المالي مـن الباحثيـن والأكاديميين والخبراء والممارسـين والمتخصصين في شـؤون المصرفيـة والتمويل والتأمين والأوراق الماليـة، والعامليـن والمهتميـن فـي القطـاع المالـي محليًـا وإقليميًـا ودوليًا.

يهـدف الملتقى إلـى تبادل المعارف والتجـارب والخبرات، واسـتعراض أفضل الممارسـات؛ لتنميـة وتطوير قدرات الكوادر البشـرية في القطـاع المالي.

كمـا تمـت اسـتضافة (15) محـاورًا ومتحدثًـا، إضافة إلى عقـد ثـلاث ورش عمل فـي المعـرض المصاحـب والذي شـمل منصتيـن تفاعليتين للأنشـطة والألعـاب التفاعلية بتقنيـة الواقـع الافتراضـي وقـد شـهد المعـرض توقيع (5) اتفاقيـات ومذكـرات تفاهـم بين الأكاديميـة وعدد من الجهـات المحليـة والإقليميـة والدولية.

بنـاء لجنـة استشارية للتدريب في القطاع المصرفي

تتولى مراجعـة خطـط الاحتياج التـدريبي، والدراسات والتقارير المتعلـقـة بالاحتـياجـات التدريبيـة للكـوادر البشـريـة فـي القطـاع المصـرفـي.

إطلاق منصة "مستشارك"

بهدف تمكين العاملين بالقطاع المالي من اتخاذ قرارات مدروسة للتعرف على المسارات الوظيفية بناء على مجالاتهم المهنية لزيادة فرص نجاحهم. وتعتبر هذه المنصة أداة قيمة للتطوير الشخصي والمهني، وتسهم في تخطيط التقدم المهني في القطاع المالي.

البوابة المالية

تقدم المبادرة برنامجًا يستمر لمدة أربعة أشهر، بهدف تأهيل الخريجين المتوقع دخولهم للقطاع المالي عبر التركيز على الجوانب التقنية والمهنية وتطوير المهارات الشخصية والإدارية اللازمة للعمل في القطاع المالي ، ويضم البرنامج مسارين، وهما: الأوراق المالية ، والبنوك والتمويل. ونُفذت المبادرة في نسختها الأولى بالتعاون مع جامعة الملك فيصل، واستفاد منها ما يزيد عن 74 خريج وخريجة.

تطوير برنامج قيادة الابتكار

يهدف لتزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لقيادة فرقهم ومنظماتهم في القطاع المالي في ظل المتغيرات المتسارعة والمتوقع بأن يشهدها القطاع خلال العقد المقبل.

مبادرة ارتقاء

تهدف المبادرة الى استقطاب وتأهيل الممارسين والمدربين السعوديين بهدف الاستفادة منهم في تطوير وتقديم البرامج التدريبية واللقاءات والندوات المتخصصة، من خلال تأهيلهم عبر برنامج تدريبي متخصص متاح للتسجيل طوال العام وقد استفاد من المبادرة 27 مرشحًا لينضموا إلى قاعدة بيانات الخبراء الممارسين والمدربين في الأكاديمية.

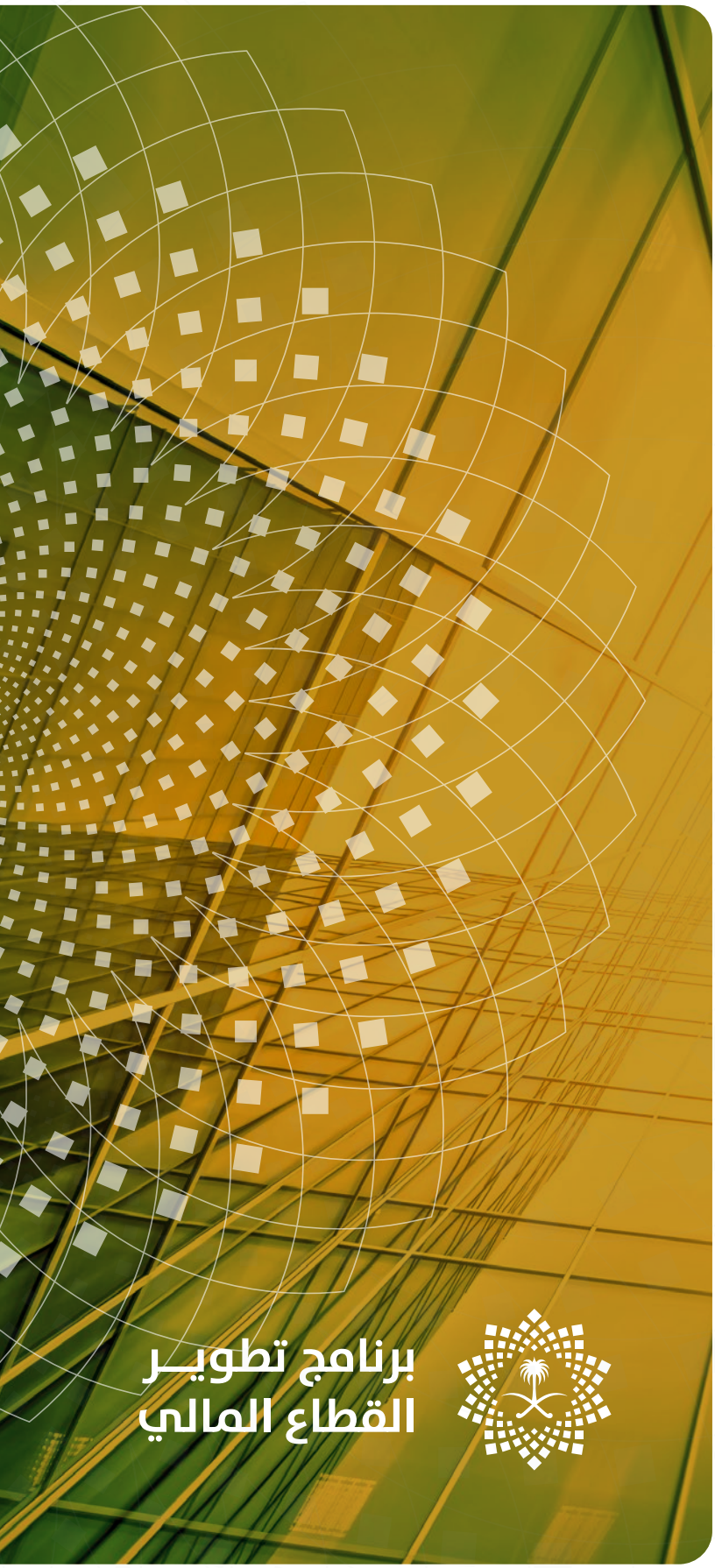

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي، ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار.

المصادر

وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمركز الوطني لإدارة الدين، والهيئة العامة للإحصاء، وبلومبرغ، ورويترز ايكون.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني
fsdp@ceda.cm.gov.sa
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي:
www.vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp

تنويه

تعد جميع المعلومات المشار إليها في التقرير السنوي معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان، ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا يتحمل البرنامج بأي حال من الأحوال تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف اتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناء على المحتوى الوارد في هذا التقرير.

برنامج تطوير
القطاع المالي

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA